

ملخص الدراسة

تعتبر الموارد الأرضية من أهم وأكبر التوسع الزراعي الأفقي، وأي تدهور أو انخفاض في المتاح منها كميًا أو نوعيًا سوف يؤثر بلا شك على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما سيترتب عليه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشأ نتيجة عدم قدره الإنتاج المحلي للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، الأمر الذي يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع.

وتشتمل الدراسة على مشكلة البحث، وهدف البحث، والطريقة البحثية ومصادر البيانات، والاستعراض المرجعي، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في استمرار ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بالبناء على الرغم من وجود التشريعات الزراعية التي تجرمها مما أدى مع غيره من الأسباب وأهمها الزيادة السكانية إلى التناقض المستمر لمتوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في مصر، مما يؤثر على معدلات الاعتماد على الذات في توفير سلع الغذاء الإستراتيجية لتحقيق الأمن الغذائي المصري، ومعدل نمو الناتج المحلي الزراعي، وتفاقم مشكلة البطالة في المناطق الريفية. ولذا فإن الدراسة تستهدف دراسة أثر التعدي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات بالقطاع الزراعي المصري وذلك من خلال:

التعرف على التعدي على الأراضي الزراعية في مصر ودراسة أسباب التعدي على الأراضي الزراعية في مصر ودراسة الآثار المترتبة على التعدي الكمي على الأراضي الزراعية على أهم المتغيرات في القطاع الزراعي في مصر وخاصة الأمن الغذائي المصري والتعرف على دور قرى الظهير الصحراوي في الحد من التعدي على الأراضي الزراعية لتحقيق درجة أعلى من الاعتماد على الذات في توفير الأمن الغذائي المصري.

وقد استخدم في هذا البحث طرق التحليل الوصفي، وكذلك بعض أساليب التحليل الاقتصادي الكمي، وقد تناول الاستعراض المرجعي الدراسات السابقة وثيقة الصلة بموضوع البحث حيث تبين أن أهم العوامل المؤدية للفقد السنوي في الأراضي الزراعية تتمثل في المنافع العامة ونزع الملكية والبناء على الأرض الزراعية والتبوير الزراعي والتجريف الزراعي والمنافع الخاصة والتصاريح لأغراض غير زراعية وإنشاء وتشغيل مصنع الطوب الأحمر حيث تمثل هذه العناصر حوالي 55 ألف فدان، وبلغت مساحة التعدي على الأراضي الزراعية بعد ثورة 25 يناير 2011 [الفترة (2011-2014/1/25)] حوالي 38.5 ألف فدان، وبلغت الخسارة نتيجة هذا التعدي حوالي 10.2 مليار جنيه.

وأوضحت نتائج الدراسة:

- أن هناك زيادة في التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية في بعض محافظات الجمهورية في عام 2017 مقارنة بعام 2015 وهي الدقهلية، المنوفية، الجيزة، المنيا، اسيوط، بني سويف، الأقصر، الإسماعيلية، بور سعيد، الوادي الجديد وأخيراً شمال سيناء. وقدّر مقدار الزيادة بنحو 179 فدان، 275 فدان، 291 فدان، 617 فدان، 262 فدان، 175 فدان، 17 فدان، 11 فدان، 16 فدان، 1 فدان، 3 فدان على الترتيب. بينما إنخفضت حالات التعدي بالبناء على الأراضي الزراعية في المحافظات الأخرى

- بدراسة تطور حالات التعداد على الأراضى الزراعية بمراكز بعض محافظات الجمهورية خلال الفترة 25 يناير 2011 إلى 2014/6/30 تبين أن مركز الإسما عيلية أحتل المرتبة الأولى يليها المرتبة الثانية مركز أبو صوير بالنسبة لاجمالي حالات التعداد على الأراضى الزراعية بمحافظة الإسما عيلية، أما ما يخص حالات التعداد بالتميزاتها بالمحافظة تبين أن مركز أبو صوير أحتل المرتبة الأولى يليها مركز القنطرة ، فى حين أحتل مركز الإسما عيلية المرتبة الأولى يليها مركز القنطرة فيما يخص حالات التعداد التى لم يتم إزالتها على الأراضى الزراعية .

- تبين أن مركز بنى سويف أحتل المرتبة الأولى يليها المرتبة الثانية مركز الواسطى بالنسبة لاجمالي حالات التعداد على الأراضى الزراعية بمحافظة بنى سويف ، فى حين أحتل مركز الواسطى المرتبة الأولى يليها مركز بنى سويف فيما يخص حالات التعداد بالتميزاتها وحالات التعداد التى لم يتم إزالتها على الأراضى الزراعية . وفى محافظة المنوفية تبين أن مركز منوف أحتل المرتبة الأولى يليها المرتبة الثانية مركز أشمون بالنسبة لاجمالي حالات التعداد على الأراضى الزراعية وحالات التعداد بالتميزاتها والتي لم يتم إزالتها على الأراضى الزراعية. أما محافظة الغربية فقد أحتل مركز المحلة الكبرى المرتبة الأولى يليها مركز زفتى بالنسبة لاجمالي حالات التعداد على الأراضى الزراعية وحالات التعداد بالتميزاتها، فى حين أحتل مركز زفتى المرتبة الأولى يليها مركز المحلة الكبرى فيما يخص حالات التعداد التى لم يتم إزالتها على الأراضى الزراعية . وبالنسبة لمحافظة القليوبية تبين أن مركز طوخ أحتل المرتبة الأولى يليها المرتبة الثانية مركز قليوب بالنسبة لاجمالي حالات التعداد على الأراضى الزراعية، وحالات التعداد بالتميزاتها والتي لم يتم إزالتها على الأراضى الزراعية. أما محافظة البحيرة فتبين أن جمعيات الإصلاح أحتلت المرتبة الأولى يليها المرتبة الثانية مركز دمهور بالنسبة لاجمالي حالات التعداد على الأراضى الزراعية وحالات التعداد التى تمازتها ، فى حين أحتل مركز ابو حمص المرتبة الأولى يليها مركز كفر الدوار فيما يخص حالات التعداد بالتميزاتها على الأراضى الزراعية .

- تبين من الدراسة ان من اهم اسباب البناء على الاراضى الزراعية الحصول على سكن جديد ، وكبر عدد افراد الاسرة ورغبتهم فى الحصول على سكن للزواج ، وتوسيع السكن القديم .

- كما تبين ان أسباب عدم اللجوء إلى الإجراءات الرسمية للبناء على الأراضى الزراعية صعوبة تنفيذ الإجراءات الرسمية ، وان القانون لا يسمح بالبناء على الأرض الزراعية وبناء عليه ليس لها ترخيص ، و بعد الثورة كانت الأمور سهلة (الانفلات الأمنى) فضلا عن ارتفاع تكاليف الترخيص .

- بلغت الخسارة فى صافى الدخل الزراعى نتيجة التحدى على كل 55 الف فدان من الاراضى الزراعية اقصاها فى دورة البرسيم المستديم فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى حيث بلغت 1643.345 مليون جنيها عام 2016، وقد بلغت ادناها فى دورة القمح فى العروة الشتوى يعقبه الذرة الشامية فى العروة الصيفى حيث بلغت 264.385 مليون جنيها.

- كما بلغت فرص العمل التى فقدت نتيجة التحدى على كل 55 الف فدان من الاراضى الزراعية اقصاها فى دورة البصل فى العروة الشتوى يعقبه الطماطم فى العروة الصيفى حيث بلغت حوالى 40.700 الف عامل ، وقد بلغت ادناها فى دورة القمح فى العروة الشتوى يعقبه الذرة الشامية فى العروة الصيفى حيث بلغت نحو 16.060 الف عامل.

- اتضح من الدراسة ان التكاليف اللازمة لاستصلاح اراضى زراعية جديدة لتعويض التحدى الكمى على كل 55 الف فدان من الاراضى الزراعية بلغت نحو 3449 مليون جنيها ، بالإضافة الى ان انتاجية الفدان فى الاراضى المستصلحة حديثة الاستزراع لا تمثل سوى نحو 77.19 % لمحصول القمح ، 83.54 % لمحصول الشعير ، ونحو 61.92% لمحصول الفول البلدى ، 39.5 % لمحصول البرسيم الحجازى ، وذلك مقارنة بالانتاجية الفدانية فى الاراضى الزراعية داخل الوادى. مما يؤثر بالسالب على الامن الغذائى المصرى .

وبناءً عليه فأن الدراسة توصى بالآتى :

- تسهيل إجراءات استخراج رخص للمباني وعدم المبالغة في رسوم استخراجها خاصة المساحات الصغيرة.
- التوسع في بناء المساكن الشعبية وتسهيل إجراءات حصول الشباب عليها.
- وضع غرامات رادعة للتحدى على الأرض الزراعية.
- تخصيص مساحات للزراعيين وأبناء الريف في الأراضى الجديدة.
- تطبيق وتفعيل القانون (تدخل الجيش والشرطة) .

– السماح باستخدام نسبة محددة قانوناً من الأرض الزراعية للبناء عليها بالمناطق الريفية مع وضع الشروط اللازمة لهذه المساحة.